الفصل السادس

الصناعة ببلاد العرب فى عهد آل عثمان

١ — الصناعات فى دنيا العرب على وجه عام :

انتهى ابن خلدون من وضع مقدمته المعروفة فى سنة (٧٧٩هـ=١٣٧٧م) وذلك فى أواخر أيام دولة بنى حفص فى تونس ، وأوائل العصر العثمانى زمن حكم السلطان مراد الأول . وقد تطرق فيها إلى الكلام عن الصنائع ، فجاء كلامه بمثابة وصف لحالة الصناعة فى بلاد العرب كافة خلال زمانه .

وتحت عنوان : « إن رسوخ الصنائع فى الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها » ، سرد ابن خلدون فلسفته العمرانية ، وقال : « ولهذا نجد فى الأمصار التى كانت استبحرت فى الحضارة ، لما تراجع عمرانها وتناقص بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ، ليست فى غيرها من الأمصار المستحدثة العمران وإن بلغت مبالغها فى الوفور والكثرة . وما ذاك إلا لأن أحوال تلك القديمة العمران مستحكمة راسخة ، بطول الأحقاب ، وتداول الأحوال وتكررها ، وهذه لم تبلغ الغاية بعد . وهذا كالحال فى الأندلس لهذا العهد « دولة بنى الأحمر » ، فإنا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة ، وأحوالها مستحكمة راسخة فى جميع ما تدعو إليه عوائد أمصارها ، كالمبانى والطبخ ، وأصناف الغناء واللهو ، من الآلات والأوتار والرقص ، وتنضيد الفرش فى القصور ، وحسن الترتيب والأوضاع فى البناء ، وصوغ الآنية من المعادن والخزف ، وجمع المواعين ، وإقامة الولائم والأعراس وسائر الصنائع التى يدعو إليها الترف وعوائده ، فنجدهم أقوم عليها ، وأبصر بها ، ونجد صنائعها مستحكمة لديهم . فهم على حصة موفورة من ذلك ، وحظ متميز بين جميع الأمصار ، وإن كان عمرانها قد تناقص ، والكثير منه لا يساوى عمران غيرها من بلاد العدوة « المغرب » ؛ وما ذاك إلا لما قدمناه من رسوخ الحضارة فيهم ، برسوخ الدولة الأموية وما قبلها من دولة القوط ، وما بعدها من دولة

الطوائف ، إلى هلم جرا . فبلغت الحضارة فيها مبلغا لم تبلغه فى قطر ، إلا ما ينقل عن العراق والشام ومصر أيضا ، لطول آماد الدول فيها ، فاستحكمت فيها الصنائع ، وكملت جميع أصنافها على الاستجادة والتنميق ، وبقيت صبغتها ثابتة فى ذلك العمران لا تفارقه ، إلى أن ينتقض بالكلية حال الصبغ إذا رسخ فى الثوب . وكذا أيضا حال تونس فيما حصل فيها بالحضارة من الدول الصنهاجية « المرابطين » والموحدين من بعدهم ، وما استكمل لها فى ذلك من الصنائع فى سائر الأحوال ، وإن كان ذلك دون الأندلس ... وكذا نجد بالقيروان ومراكش وقلعة ابن حماد « الجزائر » أثرا باقيا من ذلك ، وإن كانت هذه كلها اليوم خرابا أو فى حكم الخراب[1] » .

هكذا وصف ابن خلدون حال الصناعة فى عصره بالأمصار العربية ، المغربية والمشرقية ، وأشار إلى نصيب كل قطر منها . ويدل كلامه على أنها كانت لا تزال قائمة بقوة الاستمرار ، على درجة موفورة ومرتفعة . وجاء التاريخ مؤيدا قوله ، وذلك بما كان يفعله مكتسحو الأمصار العربية من الأعاجم الصناع منها إلى قواعد ممالكهم ، رغبة فى اقتباس فنون العرب وصناعاتهم . وآخر من فعل ذلك السلطان ياوز سليم ؛ فقد ساق من بغداد إلى إستامبول أربعين ألفا من أمهر الصناع ، على رواية محمد فريد بك فى كتابه الدولة العلية » ، وحمل إليها أيضا من دمشق كل صاحب صنعة « على قول محمد كرد على فى خطط الشام » . فضلا عن إقبال كثير من الممالك الشرقية على قواعد بلاد العرب ، لاقتباس بعض صناعتها وفنونها ، وفى جملة هؤلاء معلمون جاءوا دمشق من إستامبول ، وتعلموا فيها صنعة القاشانى .

غير أن انهيار العمران العربى ظهر على أتمه خلال العهد العثمانى ، حيث فقد العرب من جراء ضياع عمرانهم ، صناعاتهم النفيسة ، وفنونهم الجميلة .

---

(١) ابن خلدون : المقدمة طبع بلاق سنة ١٢٧٤ هـ ص ١٩٦

ولا بدع ، فالصناعات مازالت تنحط إلى مستوى حالة البلاد الاجتماعية ، ولا يبقى منها إلا ما كان فى حكم الضرورى .

ب — الصناعة فى مصر :

استحكمت الصناعات على اختلافها فى مصر ، لطول آماد الدول فيها ، ولرسوخ العمران فى واديها . ولذلك رأينا ابن خلدون الذى عاصر عهد الفتوحات العثمانية ، كثيرا ماينوه بعمرانها وصناعاتها ، بمناسبة عرضه أحوال الشمال الأفريقى ، وفى جملة ذلك قوله : « كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحمر الإنسية ، ويتخيل أشياء من العجائب ، بإيهام قلب الأعيان ، وتعليم الحداء والرقص والمشى على الخيوط فى الهواء ، ورفع الأثقال من الحيوان والحجارة ، وغير ذلك من الصنائع التى لاتوجد عندنا بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ عمران مصر والقاهرة[1] » .

ثم استغنت مصر بوفرة مواردها الطبيعية الزراعية ، عن العناية بالصنائع فى صدر العهد العثمانى ، وخصوصا أن صادراتها كانت وقتئذ تزيد على الواردات إليها ، حتى إذا حاق بها ما حاق من أيام سود ، فى الأجيال التى استبد فيها الإنكشارية والمماليك البكوات ، جفت خيراتها ، وذبل عمرانها ، وهاجر سكانها ، فانتقصت من جراء ذلك الصنائع ، ولم يبق من معالمها إلا ما كان فى حكم الضرورى . وقد زارها الفيلسوف الفرنسى ڤولنى Volney فى أواخر القرن الثامن عشر ، ووصف تأخرها بقوله : « الجهل عام فى هذه البلاد ، أسوة بكل بلاد تركية ، وهو يتناول كل الطبقات ، ويتجلى فى كل العناصر ، سواء أكانت أدبية أم اجتماعية ، وفى الفنون الجميلة ، بل حتى الصنائع اليدوية فيها ، فإنها على أبسط أحوالها ؛ ويندر أن تجد فى القاهرة من يصلح الساعة ، وإذا وجد فهو إفرنجى حتما . أما الصناعة فأصحابها فى مصر أكثر عددا مما فى أزمير وحلب ، لكنهم جهلاء . وإنما يتقن المصريون

(١) ابن خلدون : المقدمة طبع بلاق سنة ١٢٧٤ هـ ص ١٩٦

المنسوجات الحريرية وإن كانت أقل إتقانا من صنع أوربة ، وأعلى ثمنا .
« هذا ، وشاءت الحملة الفرنسية أن تنهض بوادى النيل ، ووضعت لذلك المشروعات ، ولكن الأحوال السياسية جعلت مشروعاتها حبرا على ورق» .

غير أن محمد على الكبير وأسرته العلوية التى قامت فى مصر عقب هذه الحملة استفادت من تلك المشروعات، فكانت نهضة عامة فى أيامها، شملت فى الجملة الناحية الصناعية مباشرة ، كما أفادتها بالواسطة، من جراء توافر الثروة، وازدهار العمران ، ولكنها كانت فى بداية الأمر راجعة إلى الصناعات اليدوية .

ويستفاد من كتاب كلوت بك الفرنسى الذى ألفه عن مصر سنة ١٨٤٠م ، أنه كان فيها وقتئذ خمسة عشر مركزا لصناعة الغزل والنسيج ، تنتج مليونى قطعة نسيج ، وأن المحلة الكبرى التى هى أكبر مركز صناعى فى أيامنا ، كانت كذلك مركزا كبيرا من هذه المراكز المرموقة .

ويروى طلعت حرب باشا أن الخديو إسماعيل اشترك فى المعرض الفرنسى ، الذى أقيم فى باريس سنة ١٨٦٧ م ، وكان مما وقع عليه الاختيار عرض منسوجات من المحلة الكبرى ، حريرية وقطنية حازت الإعجاب .

على أن النهضة العامة التى ظهرت منذ بدء الدولة المحمدية العلوية، وأفضت إلى نشاط ظاهر فى النواحى الاقتصادية على اختلافها ، وفى جملتها الصنائع ، جاءت حافزا لهذه الدولة لأن تستعين بالقوى الميكانيكية ، قصد تجهيز الأجناد ، فأقامت دورا لإنشاء البواخر، وللأسلحة البيضاء والنارية ، كما أنها أقامت معامل الجوخ والدباغة والسكر وغيرها .

هذا إلى أن ازدهار العمران ، ووفرة الغلال الزراعية ، حملا من جهة أخرى أصحاب الأموال من مصريين وأجانب ، على إنشاء كثير من المعامل المختصة بالصناعة الزراعية ، فقامت معامل السكر ، ومحالج القطن ، ودور تبييض الأرز ، فضلا عن معامل الألبان والأجبان وترويق البيض .

ولكن الاحتلال البريطانى سجل مع الأسف بعض التأخر فى المراكز الصناعية ، وهو كما أغلق أبواب معامل الحكومة التى كانت أعدتها لتجهيز الأجناد ، فتح صدر البلاد المصرية للمصنوعات الأوربية على اختلافها ، فتدفقت هذه المصنوعات من ثم على وادى النيل ، حتى غمرته ؛ وكان من مغبة ذلك شيوع فتور فى همم الماليين ، وتقاعس عن متابعة نشاطهم ، من أجل إقامة المعامل والشركات الوطنية ، وخصوصا أن حكومة مصر ما كان بوسعها بأية طريقة من الطرق حماية مصنوعاتها من مزاحمة البضائع الأجنبية. كما كان من مغبة ذلك أيضا أن الواردات من السلع إلى مصر أخذت تفيض فيضانا أصبح خطرا على صادراتها سنة بعد سنة . ولهذه الأسباب كانت مصر فى أواخر العهد العثمانى إنما تعتمد على الفلاحة فحسب ، ولا سيما زراعة القطن . وكانت تقع فى أزمة مالية حادة كلما أصاب القطن أذى أو سقطت أثمانه ، لأنه لم يكن لديها من الموارد الصناعية ما يسد الفراغ ، ويقيم التوازن .

غير أن الحرب العالمية الأولى وما رافقها من وقف ورود السلع الأجنبية ، كانا حافزين لسكان مصر على إحياء الصناعات اليدوية المختلفة ، وعلى إنشاء بعض المعامل الميكانيكية الخفيفة ، فكان هذا النشاط الصناعى باكورة تلك النهضة الاقتصادية التى شاهدناها منذ سنة ١٩٢٠ ، على أثر قيام بنك مصر ومشروعاته الاقتصادية المتنوعة .

حـ — الصناعة فى السودان :

كانت البداوة فى السودان خلال عهد آل عثمان تسيطر بألوانها البدائية على كل نواحى حياة الشعب العامة ، فيعيش السودانيون عيشة القبائل والعشائر ، من أهل الحضر أو من أهل الوبر .

ثم دخل السودان فى حكم مصر ، واستأثرت به دولة الاحتلال ، وكان من نتيجة ذلك أن كبرت فيه بعض المدن ، وقامت بعض المشروعات العمرانية ،

ولكن السودانيين ظلوا فى وطنهم غرباء عن كل ذلك ، تحتفظ كثرتهم الغالبة بحياتهم البدائية .

هذا ، إلى أن بريطانيا العظمى التى كانت تتوخى أن تجعل من السودان مستعمرة تستثمرها ، ما كانت لتشجع قيام سياسة اقتصادية من شأنها أن تجعل تلك البلاد فى غنى عنها ، فكانت تغمر أسواق المدن السودانية بالسلع الإنكليزية ، وهذا ما حمل مؤتمر الخريجين العام فى السودان على أن يعرض بالمذكرة التى رفعها للدولة الحكم الثنائى قبل سنين ، بإخفاق الحكومة فى خلق نهضة صناعية .

ويطيب لنا أن نقتبس هنا من مذكرة أصدرتها سنة ١٩٤٥ هيئة بريطانية اسمها « فى داخل الأمبراطورية » العبارات المتعلقة بموقف حكومة السودان حيال الصناعة ، قالت : « ومع أن الحكومة قد أقامت محالج للقطن فى الجزيرة ، إلا أنها عارضت بشدة فى أن ينشىء التجار والوسطاء السودانيون معامل لغزل القطن ونسجه » .

« وبجانب ورش السكك الحديدية الكبيرة بعطبرة لا يوجد فى السودان من الصناعات إلا التافه القليل » .

ثم تسهب المذكرة فى تبيان احتكار الحكومة لهذه السكك وغيرها من أدوات النقل البحرية وسواها .

وإن مذكرة كهذه ، وإن صدرت فى العهد القريب ، ولا علاقة لها بالزمن الذى نؤرخه ، تشمل من باب أولى ما قبلها ؛ وهى إذ تشير إلى تأخر الصنائع فى السودان ، تضع فى نفس الوقت التبعة على الحكومة فى هذا الانحطاط .

و — الصناعة فى بلاد الشام :

كانت دمشق وحلب إبان الحملات الصليبية حافلتين بالأنوال ، ومثلهما طرابلس التى وجد فيها الصليبيون حينما فتحوها أربعة آلاف نول . ويظهر

أن ابن جبير الرحالة فى القرن الثانى عشر الميلادى أخذ بجمال مدينة دمشق، وأعجب بوفرة الحركة فيها، إذ وصفها بقوله: «إنها أكثر مدن الأرض سكانا».

ثم احتفظت بلاد الشام بشىء كثير من رونقها الصناعى أيام المماليك، ولا سيما دمشق؛ ولقد وصفها ابن تغرى بردى، من أهل القرن الرابع عشر الميلادى بأنها أجمل وأغنى مدينة فى العالم.

وقد اشتهرت بحياكة الحرير الموشى، وعرف باسمها «دامسكو»، كما اشتهرت بعمل القواطع لاسيما المرصعة منها. ولما وصف بريك دافن Priss davennes أسلحة طومان باى أحد مماليك مصر فى سنة ٩١٧ م، قال إنها من ترصيع دمشق.

وفضلا عن ذلك عرفت دمشق بصناعات القاشانى والفسيفساء والترصيع على المعادن والخشب، وهو المعروف بالتطعيم والمصرى؛ كما عرفت بأنواع الدهان والنقش، وكان لبعض المدن الأخرى مشاركة لها فى هذه الشهرة، وفى مقدمتها حلب وحمص وطرابلس فى النسيج؛ وحلب وطرابلس والقدس ونابلى فى الصابون؛ ولا تزال آثار صنائع الشام الفنية ماثلة للأنظار حتى الآن فى المساجد والقاعات التى شيدت مابين القرنين الرابع عشر والسابع عشر.

غير أن دمشق وسائر بلاد الشام الداخلية منيت بعد نكبة هلاكو، بكارثة أخرى من نوعها، ألا وهى حملة تيمورلنك؛ وكان تيمور (١٣٣٦ — ١٤١٥ م) قد طلب من سلطان مصر الخضوع، فامتنع وزحف للقائه، ولكنه لم يلبث أن باء بالخيبة عند حلب، وظلت جيوش تيمور تقتفى أثره، حتى إذا فتحت أبواب دمشق لتيمورلنك أظهر التشيع لآل البيت، وأوقع على أهلها جريرة كونهم أعانوا بنى أمية، وأحرق المدينة عقابا لهم، ونقل تيمور أهم صناعها إلى عاصمته سمرقند.

من جراء هذه الكارثة عفت آثار الصنائع النفيسة فى دمشق ، إلى حد أن أحد السائحين الألمان زارها بعد حملة تيمور ، وأراد شراء بعض الأنسجة الحريرية منها . فأجيب : «إننا نحن نأتى بالديباج من بلاد البندقة وغيرها ، ذلك لأن تيمور لنك نفى كل معلمى هذه البلدة والقائمين على صناعاتها» .

غير أن حلب وبعض ثغور الساحل احتفظت بقسم من هذه الصنائع ، ولا سيما السكر والصابون والزجاج والحصر ، وظلت منطقة الخليل تصدر مصنوعاتها الزجاجية ، وخصوصا الأساور ، إلى الآستانة والحبشة والسودان ، حيث كانت تستبدل بها الذهب وغيره ، كما ظلت حلب مشهورة بالديباج ، تصدره إلى أوربة بطريق الآستانة .

وكان دخول بلاد الشام فى حوزة العثمانيين فى أوائل القرن السادس عشر ، مثارا لنشاط اقتصادى فى حلب قليل النظير ، ذلك لأنه فضلا عن مكانتها التجارية التى بيناها ، فإن صناعتها أصبحت من ثم ركنا من أركان تجارتها . فكانت تصدر وقتئذ من الصابون إلى أوربة مايساوى مليونا ونصف مليون من الفرنكات ، ومن الأنسجة الحريرية مالا تقل قيمتها عن هذا المبلغ .

غير أن عهد الانحطاط العثمانى بما تخلله من فوضى الأحكام والفتن ، أفضى فى جملة ما أفضى إليه ، إلى ضياع الصنائع النفيسة فى ديار الشام تبعا لضياع العمران . وكانت صناعة الفسيفساء قد أهملت منذ أوائل القرن الثالث عشر واضمحت ، فلحقت بها صناعة القاشانى وفن التطعيم والدهان الشرقى والنقش وسائر صناعات الحدادة والنجارة الفنية القديمة .

أما النسيج فكان قد بعث بعثا جديدا بعد كارثة تيمور لنك ، واستمر يحتفظ بشىء من الازدهار فى أواسط القرن التاسع عشر . وآية ذلك أن السائح شوبرت Schubert P. 295 الذى زار دمشق سنة ١٨٥٠ أطرى مهارة أهلها فى الصنائع وذوقهم ، ونوه بحبهم للتنظيم ، ذاكرا أن عدد عمال

الأنوال كان يزيد على أربعة آلاف شخص ؛ على أن الصنائع السورية وخصوصا ما كان منها فى مستوى الضروريات ، لم تلبث أن فوجئت وقتئذ بعامل جديد كاد يودى بها ، وأعنى بذلك الانقلاب الذى حدث عقب افتتاح ترعة السويس ١٨٦٩ فى أحوال النقل البحرى . ذلك أن إقبال البواخر من ثم على المرافئ السورية ، مع ما رافقه من امتداد الخطوط الحديدية فى كافة أوربة ، ومن سقوط أجور النقل ، كل ذلك ساعد الصناعات الأوربية على اكتساح الشرق ، وإذا بالصناعات المحلية تذهب تدريجيا حيال هذا التيار الجارف الجديد ؛ وآية ذلك أن بوجو Bogeau أحصى سنة ١٨٨٩ مختلف المهن والحرف والصنائع فى سورية ، فلم يتجاوز عددها ١٣٩٥ ؛ على حين أن عددها سنة ١٨٥٢ كان يناهز ١٩٦٦ ؛ كما أحصى العمال سنة ١٨٨٩ فبلغوا : ٨٠٠٠ ، وكان عددهم سنة ١٨٥١ نحو ٣٥٠٠٠ عامل .

غير أن هذا التيار الجارف لم يفت مع هذا فى عضد السوريين ، بل كان حافزا لهم على النهوض لمقاومة خطر التدهور ، وذلك بمجاراة التمدن الحديث ، والأخذ بأسبابه ، والاستفادة من شروط النقل ، فراجت لذلك أنواع من الأنسجة ، أخصها مايعرف بصايات الديما والشقق الحريرية والآلاجة والأغبانى ، وبعثت بعثا جديدا الصنعة المعروفة بالظاهرى ، وهى صناعة النقش على الأوانى النحاسية ؛ أدخلت إلى دمشق كرة أخرى سنة ١٨٦٦ ، ثم استفحل شأنها حتى بلغت قيمة ماصدرته دمشق منها سنة ١٩١٠ ستمائة ألف فرنك .

وتحسنت أيضا صناعة دبغ الجلود ولا سيما بحلب وبيروت ؛ وكذا صناعة الصابون ، وأكثرها فى نابلس وطرابلس ، فضلا عن إنشاء المعامل لحل الفيالج خيطانا حريرية ، ومعظمها بلبنان وعن نشاط صناعة الصدفات فى بيت لحم والقدس وقيام معامل الرياش والمفروشات البيتية على النسق الحديث فى مدينة بيروت . وإلى هذا شاء بعض ذوى الهمم

أن يذهبوا إلى مدى أبعد فى صدد منافسة الأجنبى ، فأنشئوا المعامل التى تغنيهم عن مصنوعات أوربة ، كمعمل الورق فى بيروت ، ومعمل السكر بدمشق ، ولكن تجربتهم هذه كان نصيبها الإخفاق ، لأنهم لم يحسبوا حساب عجز تركية عن حمايتهم لارتباطها بالامتيازات الأجنبية ، وكان إخفاقهم عبرة لغيرهم ، ومثبطا للهمم . هذا ، وقد عثرنا فى مجلة الجنان (١٨٧٠) على مقال أحصى به كاتبه عدد الصابات التى صدرت ذلك العام عن بلاد الشام ماعدا قرية دير القمر بلبنان ، فبلغت نيفا وخمسمائة ألف صابة من الألاج والقطنى ، وجاء فى ذلك المقال أن معامل حل الفيالج ازدادت زيادة مطردة ، حتى بلغ عدد دواليبها وقتئذ نيفا وخمسمائة وألفى دولاب ، كان إنتاجها من خيوط الحرير سنة ١٨٦٨ ستين ألف أقة ، من النوع المعروف بالإفرنجى ، وعشرة آلاف أقة من العربى والإسكندرانى . والمفهوم من ذلك المقال أن أول معمل فى لبنان لحل الفيالج قام سنة ١٨٤١ ، ثم تكاثرت هذه المعامل على مرّ السنين حتى بلغ عددها سنة ١٩١٢ مائة وتسعة وستين معملا ، أكثرها بلبنان ، كانت تصدر نحو ٤٤٠ طنا من خيطان الحرير كل عام .

هذا ، وإن الجدول التالى الذى اقتبسناه من المؤلفات الاقتصادية ، يعطينا فكرة عامة عن تطور صناعة الأنسجة بسورية ، وهو يحصى عدد الأنوال فى كل بلدة خلال اثنتى عشرة سنة :

السنة	حلب	حمص	دمشق	حماة
١٨٩١	٥,٨٨٤	٧٠٠	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠
١٩٠٢		٨,٠٠٠	٤,٥٠٠	١,١٠٠
١٩٠٩	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠
١٩١٢	٧,٦٥٠			
١٩١٣	١٨,٨١٠			

وكانت هذه الأنوال تعنى بصناعة الملس والديما والشقق الحريرية والآلاجة ، فضلا عن الزنانير والشراشف والعباءات والفوط والمناشف . وقد بلغت قيمة إنتاج حمص وحماة فى سنة ١٨٩١ : اثنى عشر مليون فرنك .

أما المصابن فى سورية فكان يبلغ عددها قبل الحرب العالمية الأولى مائة مصبنة ، عدا مصابن فلسطين ، وكانت تبلغ زنة منتوجاتها السنوية ثلاثة عشر ألف طن من الصابون .

وكانت المصنوعات السورية رائجة ليس فى الأوساط المحلية فحسب ، بل فى أنحاء المملكة العثمانية ومصر وشمالى إفريقية ، علاوة على رواج بعضها فى أوربة وأمريكا ؛ فصايات الديما والشقق الحريرية والآلاجة والأغبانى كانت تصدر إلى بغداد والآستانة ومصر ، وخيوط الحرير إلى فرنسا ، والمطرزات والمخرمات (تناتن) والمصدفات ، إلى أوربة وأمريكا ، ويقدر روبين Ruppin أن عشرة إلى خمسة عشر فى المئة من الشعب السورى كان يعتمد على الحرف والصنائع لتحصيل المعاش .

على أنه كان يقدر لصناعات بلاد الشام تقدم أوسع لو أن أوربة لم تخف لمبارزتها بسلاح جديد ، وهو تقليد المنسوجات السورية ، وخصوصا فى النمسا وسويسرا ، وبيعها بأثمان أرخص ، اعتمادا على معاملها الآلية . هذا إلى أن الحرب العالميـــة الأولى أضرت أيضا بصناعات بلاد الشام ، وذلك بسبب نقص الأيدى العاملة ، واستحالة التصدير إلى الخارج ، وكان من تأثير تلك الحرب ، أن عدد الأنوال الذى كان يبلغ سنة ١٩٠٩ نحو ٢٥ ألف نول ، هبط إلى خمسة آلاف نول فقط سنة ١٩٢٠ .

هـ — الصناعة فى العراق :

مازال العراق منذ الأجيال القديمة مركزا صناعيا عاليا ، فقد كانت للكلدانيين والآشوريين والبابليين شهرة فى الصناعات ، وخصوصا فنون

البناء والنقش والنسيج والخزف وصناعة الأدوات المعدنية ، وأدركت صناعة الرافدين عصرها الذهبي في عهد العباسيين ، ولكن كل شيء في العراق أخذ يتداعى من جراء النكبات التي حاقت بهذا القطر أواخر أيام هذه الدولة .

ومن أشهر الصناعات العراقية في عهد العرب : النسيج الموصلي (موسلين) . ويقول المستر ستيفن لونكريك : « إنه لما غزا السلطان سليم المخيف الموصل ، كانت صناعة هذا النسيج تشارف الانقراض » .

وقد استمرت الصناعات تنحط في العراق تبعا لانحطاط هذا القطر خلال العهد العثماني ، حتى انحصرت في دائرة الضروريات . وأهمها الدباغة والصباغة والنسيج والبسط والشيلان والمشالح والكفافي والمحازم وعمل النصول والسروج ، وصار العراق عيالا على غيره في لوازمه الأخرى ، وخصوصا أوربة . وكانت قوافل بغداد والموصل تهبط دمشق وحلب ، ناقلة إلى سورية التمور وحاصيل فارس والهند ونتاجها ، ثم تعود منها إلى بلاد الرافدين ، مثقلة بالأقمشة وسائر المصنوعات الأوربية والسورية .

ويستفاد من كتاب المستر لونكريك المشار إليه ، أنه كان للهولنديين في البصرة معمل بقي قائما حتى سنة ١٧٥٢ م ، وأن وكلاء شركة الهند الشرقية البريطانية زاروا أيضا هذا الثغر مرة ثانية ، في بداية العشرة الثالثة من القرن الثامن عشر ، وأنشئوا معملا لهم فيها ، غير أننا لم نستطع أن نعرف ما كان يصنعه هذان المعملان .

وشاء مدحت باشا إبان ولايته على بغداد ، في أواسط القرن الثامن عشر ، أن تشمل إصلاحاته الناحية الصناعية أيضا : فأنشأ مدرسة للصنائع في بغداد ، ولكنها في الواقع لم تكن إلا علاجا موضعيا ضيق الأثر ، حتى إني لما زرت بغداد سنة ١٩٢١ ، لم أتمالك نفسي عن الإشارة في كتاب الفته في ذلك الحين ، وسميته « الانتداب في العراق وسورية » ، إلى بقاء الصناعات في العراق

تتمرغ بانحطاط شديد حتى بعد مضى عشر سنين ونيف على جلاء العثمانيين عن ذلك القطر الشقيق .

و — الصناعة فى جزيرة العرب :

أشار ابن خلدون فى مقدمته إلى تراث قديم من الصناعات كان لا يزال حتى عصره موجودا فى جزيرة العرب ، حيث قال : « وأما اليمن والبحرين وعمان والجزيرة وإن ملكها العرب ، إلا أنهم تداولوا ملكه آلافا من السنين فى أمم كثيرين منهم ، واختطوا أمصاره ومدنه ، وبلغوا الغاية من الحضارة والترف ، مثل عاد وثمود والعمالقة وحمير من بعدهم ، والتبابعة والأذواء ، فطال أمد الملك والحضارة ، واستحكمت صبغتها ، وتوفرت الصنائع ، ورسخت ، فلم تبل ببلى الدولة ، كما قدمناه ، فبقيت مستجدة حتى الآن ، واختصت بذلك الوطن ، كصناعة الوشى والقصب ، وما يستجاد من حوك الثياب والحرير فيها » .

ومعلوم أن ابن خلدون كتب مقدمته فى صدر السلطنة العثمانية ، ويستنتج من كلامه أن الصنائع فى عصره كانت لاتزال راسخة فى بعض أنحاء جزيرة العرب ، ولا سيما فى اليمن ، ولم تبل ببلى الدولة ، وذلك بسبب رسوخ الحضارة أمدا طويلا فى تلك الأمصار .

والواقع أن الصناعات الكمالية شرعت تضمحل تدريجيا على أثر اضمحلال العمران فى تلك البلاد ؛ كما أن الصناعات الضرورية انحطت أيضا فى مستواها ، ماعدا الحدادة والنجارة والبناء والحياكة والدباغة والبيطرة ؛ فإن فريقا من سكان الجزيرة العربية لا يزالون يتقنون الصباغة وصنع الأسلحة ، والمواعين المعدنية والخزفية ؛ كما يتقن فريق آخر عمل السفن والزوارق وصيد الأسماك وتجفيفها . وإلى هذا ، إن لسكان الأمصار التى يكثر فيها النخيل خبرة واسعة فى صنع النبيذ والخل وعلف الماشية من

التمور والقوارب والمكاتب والأقفاص والكراسى والسرر من السعف «القضبان» والحبال والقفف والمراوح من الخوص «ورق النخل». وفضلا عن كل ذلك، هناك صناعات لاتزال على شىء كثير من الازدهار، كصناعات العباءات الفاخرة المزخرفة، والأسلحة المفضضة، وصناعة الغوص فى البحرين والكويت، لالتقاط اللؤلؤ والمرجان واليسر.

ويظهر أن «صنعاء» قاعدة اليمن احتفظت بشىء كثير من تراثها القديم، فى الناحية الصناعية. فقد اعتبرها أحد المؤرخين فى جيل سابق من مدن الشرق التى تصنع أفضل النسيج على اختلاف الأنواع، قائلا: «إن حمص وإن لم تلحق بالإسكندرية فإنها تفوق صنعاء».

وبقيت صنعاء مركز نشيطا لبعض الصناعات حتى الآن؛ وليس ذلك بقوة الاستمرار فحسب، بل لأن قيام الدولة المتوكلية أفضى - ولاسيما فى أيام جلالة الإمام يحيى حميد الدين الذى استرد استقلال اليمن - إلى إنشاء جملة من المعامل التى تحتاج إليها الدولة لتجهيز الجند. وخصوصا أن جلالته كان شديد الحرص على اجتناب العلاقات مع الدول الأوربية، خوفا من مطامعها الاستعمارية، فاعتمد على نفسه، وعلى منتوجات بلاده. وإلى ذلك احتفظت صنعاء أيضا، ومثلها بعض المدن اليمنية، بصناعاتها القديمة، وفى جملتها بعض الصناعات الكمالية، وقد أهدى إلى سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله ابن جلالة الملك يحيى، ثلاثة أطباق مصنوعة باليد من أسلاك الفضة فى صنعاء، تكاد المعامل الأجنبية، على ماهى عليه من الكفاية والإبداع، تعجز عن الإتيان بمثلها؛ وهى دليل على أن الإبداع فى الصنائع وحسن الذوق، لايزالان راسخين فى بعض أنحاء الجزيرة رسوخا متوارثا، برغم أن أساليب الصناعة وأدواتها فى التمدن الحديث، تعمل على انتقاص كل إمكانيات القديم.

ولعل يهود اليمن الذين أخذوا على عاتقهم كل الحرف يأتون فى الصف الأول بين صناع بلاد العرب .

ز — الصناعة فى المغرب .

انتهى ابن خلدون فى معرض كلامه عن بلوغ صناعات مصر حدها الكمالى فى عصره ، إلى القول « أن مثل هذه الصنائع لاتوجد بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ مستوى عمران مصر » . ولكنه أثنى فى موضع آخر على تونس وصناعاتها ، منوها بما كان لها من الجدوى ، بالاتصال بوادى النيل ؛ كما أنه أشار فى مكان آخر إلى احتفاظ القيروان ومراكش وقلعة ابن حماد « الجزائر » ببقايا من صناعاتها القديمة ، برغم أنها أصبحت فى حكم الخراب .

ومع أن الصنائع هى رفيقة العمران ، فإن المغرب الذى شرع يتدهور منذ عصر ابن خلدون ، استطاع مع ذلك الاحتفاظ بشىء كثير منها . وكان ذلك نتيجة للقاح غريب ، أنعشه كما ينعش المريض الدم المستعار إذ يصب فى عروقه ، وقد يبعث فى جسمه الحياة ، ولكنه لا يستأخر الأجل . وقد نوه أرثور بليكرين بهذا اللقاح خلال بحثه عن عصر المراديين (١٥٧٤ — ١٧٠٥ م) حكام تونس ، حيث قال : « يخيل إلى أن ثورات القصر لم يكن لها صدى عميق فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حتى آخر القرن السابع عشر ، لأن هجرة الأندلسيين ومسلمى أسبانيا سنة ١٦٠٩م ، جعلت تونس والأمصار القريبة ، آهلة بعناصر جديرة بأن تحفظ التوازن ، فكانت تلك البلاد صناعية فى ذكاء ، ومن أعمالها الشاشية والحرائر والدهانات والخزف . وكانت زراعية أيضا ، وعلى علم وأدب ، ولها الأثر العجيب الفعال » .

والواقع أن هذا الانتعاش الذى أصاب شمالى إفريقية كان قصير

الأمد ، إذ لم تلبث تلك البلاد أن خضعت للسنة الاجتماعية العامة ، من حيث تدهور الحالة الصناعية ، تبعا لتدهور المجتمع فى العمران .

ح مراكش :

كانت هذه المملكة قد نالت حظا وافرا من الصنائع المختلفة ، لاسيما النفيسة منها والثمينة ، وذلك لارتباطها بأسبانيا العربيـــة ارتباطا وثيقا فى السياسة والاجتماع . ولكن الخطر الأوربى الذى حاق بها ، بعد جلاء العرب عن الأندلس ، حملها على التضاؤل والعزلة ، وقد عثرنا على مقال فى مجلة الجنان لسنة ١٨٧٦ أطرى فيه بعض الصناعات المراكشية التى كانت تعاصره ، وقال : « إن منسوجات كثيرة الأنواع تصنع بفاس من الحرير والكتان والأدم ، وإن أهالى مراكش اشتهروا بالحذق فى صناعة الصباغة ، وامتازوا عن العالم بالدباغة . فهم يجعلون جلود الأسود بيضاء كالثلج ، وناعمة كالحرير . وأما البسط فأكثرها يصنع فى الولايات الجنوبية. هذا ، وكانت مراكش قبل الحماية الفرنسية تكاد تكون مكتفية بصناعاتها الوطنية ، ولكن معاهدة الجزيرة الخضراء ، فرضت عليها نظاما اقتصاديا جعل أبوابها مفتوحة لمزاحمة الأجانب ، كما أنها غلت أيديها عن حماية مصنوعاتها الوطنية ومعاملها . وهاهم أولاء تجارها ينتشرون فى قواعد العالم الصناعية ، يبذلون ما ادخروه من الأموال فى سبيل شراء المصنوعات وشحنها لبلادهم .

وقد اطلعنا على مقال نشر فى مجلة الثريا التى تصدر بتونس ، وذلك فى عددها الممتاز لسنتها الثالثة ، تكلم فيه كاتبه عن الصناعات المغربية فى الوقت الحاضر ، مشيرا إلى مصادرها ، وقال ماملخصه :

« فى أهم المدن المغربية مثل فاس ومراكش والرباط وسلا ومكناس ، توجد هيئات صناعية نشيطة جدا ، وكل طائفة من الصانعين والتجار

والعاملين ، قد انتظمت فى نظام يرأسه أمين صناعة ، وجملة الصناعات هى تحت رعاية المحتسب[1] » .

وأصل هذه الصناعات إما أنه مغربى بالأصالة ، أو أندلسى قد نزح إلى المغرب من عهد المرابطين والموحدين ، وخصوصا بعد سقوط غرناطة وهجرة الموريكو . ولم تؤثر الصناعة الشرقية التركية الآتية من الجزائر فى الصناعة المغربية إلا تأثيرا قليلا . وأهم الصناعات هى النجارة ونقش الخشب ودهنه والحديد المصنوع ، والنحاس المنقوش والمصوغ المتأثر بالمصوغ الغرناطى إلى أبعد الغايات . ويوجد بفاس فن طلى الخزف والفخار المنقول عن صناعة مالقة . وقد ورثت مدينة فاس ومدينة آسفى تراث الخزف الأندلسى ، فأمثلة الخزف الفاسى منقولة عن أمثلة بطرنة بالأندلس ، وأهل فاس يصنعون خزفا كثيرا بألوان ، شبيها بخزف بطرنة ، وخصوصا إشبيلية ، وخزفا أزرق التلوين شبيها بخزف طلبيرة .

ومما لا ريب فيه أن فخار الخزف الأخضر الصينى والشرقى قد كان له أثره فى الفخار الفاسى بواسطة القيروان « تونس » التى كانت ألف الوصل بين الشرق والغرب . وقد اقتصر المزوقون على تقليد الأمثلة التى تركها الخطاطون والمصورون فى القرن الثامن والقرن التاسع . وإذا درست التجليد المغربى ، رأيت أنه متأثر بالتجليد الأندلسى ، ولا تزال فيه بعض آثار تقيد القيروانى ، وهو يميل الآن إلى تقليد التجليد السورى والمصرى .

أما الأنسجة الحريرية التى اشتهرت بها فاس وتطوان ، فهى مثل حريريات مدينة تونس ، مقتبسة من الأنسجة الأندلسية .

وقد شبهوا التطريز المغربى بتطريز البلقان وتركية وسورية . ويظن أن الجوارى المجلوبات إلى المغرب ، وغالبهن من البلقان والقوقاس ، قد أدخلن هذا النوع من التوشية والتطريز إلى الديار المغربية .

(١) نظير شيخ المدينة بتونس .

وليس ثمة مانع أن تكون صنعة التطريز أتت إلى الأندلس بواسطة الجوارى ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المغرب » .

ط — الجزائر :

وأما الجزائر التى سقطت قبل غيرها فى شبكة الاستعمار ، فقد وصف صناعاتها الشيخ محمد بيرم أواخر القرن التاسع عشر بقوله : « إنها على نحو ما بتونس من الانحطاط فى الدرجة ، لا فى الكمية ولا فى الكيفية ، إلا بعض أنواع البرنس ، فلهم فيه مزيد إتقان ، كالمسمى بالعباسى » .

على أن جماعة الرأسماليين الاستعماريين فى الجزائر وإن صرفت جهودها للزراعة والتعدين ، إلا أن بعضهم عنى مع ذلك ببعض المصنوعات ، على قدر ماتسمح به نظم تلك البلاد فى حماية صنائعها المحلية من سيل السلع الفرنسية الجارف .

ى — تونس :

ومنيت الصنائع النفيسة فى تونس باضمحلال منذ أوائل القرن الثامن عشر ، أما مابقى من الصناعات المختلفة ، فهو لا يتعدى ما كانت الحاجة ماسة إليه ، ومع ذلك فقد انحط تبعا لانحطاط العمران .

وكانت أهم مصنوعاتها : الشاشية والبلغة « نوع من الأحذية » والعطور ، فضلا عن الأنسجة ، على اختلاف أنواعها ، وعن الصناعات الزيتية . ويقول الشيخ محمد بيرم التونسى المتوفى سنة ١٨٨٩ : « إن صناعة الشاشية كانت أعمال أكثر الحاضرة ، ومنذ صنعت بأوربة رخصت ، فبقى من حوانيتها نحو ثلاثين ، بعد أن كانت تبلغ نحو الألف .

ومرد ذلك إلى المنافسة الشديدة التى اصطدمت بها تونس وغير تونس من قبل صناعات أوربة ، فضلا عن الاحتلال الفرنسى الذى يرمى

إلى إضعاف كل صناعة فى الأوساط الصناعية التونسية ، ليفسح مجال الرواج لمنتوجات بلاده .

وقد سلك الاحتلال فى هذا الصدد مسلكا جمركيا من شأنه تسهيل تصدير المواد التونسية الأغفال إلى فرنسا بأبخس الأثمان ، لتعود إلى تونس بضائع قادرة على اكتساح الأوساط الصناعية ، وذلك بحماية قوانين وضعتها السلطة لهذه الغاية .

أما ما قام فى تونس نفسها من المعامل خلال هذا العهد ، فقد قام على أكتاف الفرنسيين ، وبرءوس الأموال الفرنسية ، مما جعل أهل البلاد عيالا على الأجانب فى الداخل والخارج .

وهذا ماحدث أيضا فى ناحية المعادن ، والثروة المعدنية فى تونس أعظم من ثروة الصناعة ، فإن السلطة الفرنسية سلمت مناجم الفسفات والحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوتاس ، إلى شركات فرنسية ، وتقاضت خزانة تونس نظير ذلك أجورا ، ولكنها كانت فى الواقع أجورا رمزية جد زهيدة ، وفوق ذلك حملت السلطة هذه الخزانة أثقال منح ومساعدات كانت تمنحها هذه الشركات باسم التشجيع والتنشيط : فكان الغنم بذلك للفرنسيين ، والغرم على أهل البلاد .

ك — ليبيا :

وأتيح لولاية طرابلس الغرب فى عهد العثمانيين أن تزدهر أيام آل القرمنلى ، فى كل شىء ولا سيما الصنائع ، ثم لما أودى بها الدهر ، لم يبق من هذه الصنائع إلا ما كان فى حكم الضرورى ، ثم قضى الاستعمار الإيطالى على هذا أيضا ، إذ أصبحت ليبيا سوقا لإيطاليا فى الضروريات وغير الضروريات .